

Distr.: General
2 February 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٠٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

التطورات في أحوال الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

الذكرى السنوية الأربعون لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧): النظر في اعتماد بيان
اللجنة

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من
المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

إقرار جدول الأعمال

١ - وأقر جدول الأعمال.

٢ - الرئيس أبلغ اللجنة أنه كان هناك خلال الأسابيع القليلة الماضية زيادة في النشاط الدبلوماسي للتحضير من أجل الاجتماع الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، المقرر عقدها مبدئياً في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، في مدينة أنابوليس، في ولاية ميريلاند.

التطورات في أحوال الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٣ - السيد منصور (مراقب عن فلسطين): قال إنه لما يطرأ بعد أي تغيير ملموس في الميدان فيما يتعلق بمعاملة الشعب الفلسطيني ونظام الاحتلال الإسرائيلي. فغارات الجيش الإسرائيلي ما برحت مستمرة، ليس فقط في قطاع غزة بل أيضاً في مناطق كثيرة من الضفة الغربية، مثلاً، في مدينة نابلس والمخيمات القريبة، بما فيها مخيم فرح، حيث أدت غارة في اليوم ذاته إلى إصابة ١٤ فلسطينياً. وهناك أيضاً الهجمات التي وقعت على جنين، وطولكرم، ورام الله. بل وحتى في قرية بيلين، التي ما برحت تبدي تمسكها باللاعنف عن طريق القيام بمظاهرات سلمية كل أسبوع ضد الجدار الفاصل، فقد أصيب العشرات من المتظاهرين، بمن فيهم ليس الفلسطينيون فحسب بل أيضاً أصدقاؤهم من إسرائيل والبلدان الأخرى، وهم يشتركون في مقاومة القوات المسلحة الإسرائيلية عن طريق اللاعنّف. فإسرائيل أقامت ما يزيد عن ٥٦٠ نقطة تفتيش، ولا يزال ١١ ٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية. ومن آن إلى آخر، يُطلق سراح بضع مئات من السجناء، ولكن في كل أسبوع يودع المئات في

السجون. وما برح قطاع غزة معزولاً، بل يزداد هذا العزل شدة، مما خنق الاقتصاد. بل، فإن غزة على شفير أزمة إنسانية مريعة.

٤ - وفيما يتعلق بالحالة السياسية، فقد اهتمك الجانب الفلسطيني في مفاوضات مكثفة مع الفريق الإسرائيلي للتحضير لاجتماع أنابوليس، وذلك بالإضافة إلى اجتماعات كثيرة بين الرئيس السلطة الفلسطينية عباس ورئيس الوزارة الإسرائيلية أولمرت. ولسوء الحظ، لم يزل الجانبان بعيدين عن الاتفاق على وثيقة جديدة موضوعية لكي تقدم في اجتماع أنابوليس، وثيقة تعالج المسائل الأساسية ويمكن أن توفر الأساس من أجل إبرام اتفاقية سلام خلال فترة زمنية معقولة. فالتحاج غير مضمون. لذا يود أن يناشد جميع أصدقاء فلسطين، وبخاصة الذين يتمتعون بعلاقات جيدة مع إسرائيل، أن يبذلوا كل جهد في سبيل التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الوثيقة. وما برح الرئيس عباس يستقبل الزوار من جميع أنحاء المعمورة الذين يسعون إلى مساعدة الطرفين في التوصل إلى لغة مشتركة. وقد تلقى الرئيس عباس الدعوة الرسمية لتوّه، وتوجّه الدعوات الأخرى بكل تأكيد. وفي حدود علمه سيبدأ المؤتمر بحفل عشاء في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تليه اجتماعات رسمية في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر سيعقد اجتماع هام جدا مع ممثلي البلدان العربية، يحضره الرئيس عباس شخصياً، بقصد البت في استراتيجية جماعية بالنسبة للمؤتمر وبالنسبة لمبادرة السلام العربية.

٥ - وقد صادف الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وقتاً هاماً جداً. فهذا اليوم هو ليس في أعقاب اجتماع أنابوليس فحسب، بل يشير أيضاً إلى ٤٠ عاماً من الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وهو الذكرى السنوية الأربعين لاتخاذ

وها قد مضى ٤٠ عاما منذ أن طلب مجلس الأمن من إسرائيل لأول مرة الانسحاب من الأراضي المحتلة، ولما تمثلت إسرائيل لهذا الطلب بعد. وأردف قائلا إن المكتب يرى أنه قد حان الوقت للجنة لتذكير الدولة المحتلة بأن الاحتلال لا بد أن ينتهي بدون تأخير أو شروط مسبقة وبأنه ينبغي أن يسمح للشعب الفلسطيني بأن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف. كما ينبغي للجنة أن تناشد المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده الرامية إلى وضع حد للاحتلال وتحقيق سلام شامل عادل دائم في الشرق الأوسط.

٨ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن هذه المناسبة هي مناسبة محزنة، بالنظر إلى أنها تذكر المجتمع الدولي بمرور ٤٠ عاما على بدء الاحتلال الإسرائيلي. وأعرب عن ترحيب وفده بالمبادرة الداعية إلى صياغة بيان للجنة، ويود أن يقترح إدخال تعديل طفيف. فقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) لا يتعلق بالقضية الفلسطينية فقط، التي هي بالطبع صلب النزاع، بل يتعلق أيضا بالنزاع العربي - الإسرائيلي بأكمله وبجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري. ولذلك يقترح وفده توسيع نطاق الإشارة الواردة في الفقرة الثالثة وذلك بالاستعاضة عن عبارة "النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي" الواردة في الجملة الأولى بعبارة "النزاع العربي - الإسرائيلي" والاستعاضة عن عبارة "الأرض الفلسطينية المحتلة" الواردة في الجملة الثانية بعبارة "جميع الأراضي العربية المحتلة". وأضاف قائلا إنه من الطبيعي أن يركز النص في معظمه بحق على محنة الشعب الفلسطيني، وإن وفده يؤيد ذلك كل التأييد.

٩ - السيد منصور (مراقب عن فلسطين): قال إن وفده ليس لديه أي اعتراض على إدراج هذه الأفكار، لكن ربما أن البيان ينبغي أن يشمل ما هو عام وما هو محدد في آن معا. فالجملة الأولى من الفقرة الثالثة يمكن أن تكون على النحو التالي: "وتؤكد اللجنة أن الاحتلال هو أصل النزاع العربي -

قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وسيتضمن الاحتفال، بالإضافة إلى مناقشة الجمعية العامة، افتتاح المعرض الفلسطيني لأشغال الإبرة في بهو الزوار وحفلة موسيقية يحييها الموسيقيون الأمريكيون - الفلسطينيون. وأعرب عن أمله في أن تنضم جميع الوفود إلى الاحتفال بالابداع المستمر للشعب الفلسطيني في وجه مشاق كبرى.

٦ - وأعرب عن ترحيبه باعتماد اللجنة الثالثة مؤخرًا قرارا بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وذلك بأكثرية ١٧٢ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. وبالإضافة إلى هذا، أشار إلى عدد من الأخطاء الواردة في تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2007/643)، الذي نظر فيه مجلس الأمن في الجلسة ٥٧٨١. وعلى سبيل المثال، فقد ورد في التقرير أن الهجمات الانتحارية قد ازدادت في إسرائيل، في حين أن مراقبين عديدين أفادوا بأن هذه الهجمات قد انخفضت. واحتتم كلامه قائلا إن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ قد قام بتصويب هذه المعلومات المغلوطة في التقرير.

الذكرى السنوية الأربعون لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧): النظر في بيان اللجنة واعتماده

٧ - الرئيس: لفت النظر إلى مشروع بيان اللجنة الذي أعده المكتب كي يصدر كنشرة صحفية بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وأشار إلى أن موقف اللجنة، منذ إنشائها في عام ١٩٧٥، هو أن هذا القرار التاريخي إنما يقدم الأساس السياسي والقانوني الهام للجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال وحل النزاع وأنه النقطة المرجعية بالنسبة لجميع المحاولات المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وللنزاع العربي - الإسرائيلي الأوسع نطاقا.

طريق الحرب، ومبدأ مبادلة الأرض مقابل السلام، ومبدأ إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين. وأردف قائلاً إنه من المناسب تماماً بالنسبة للجنة أن تصدر البيان وإنه يحث جميع الوفود على دعمه.

١٤ - السيد ماليركا دياز (كوبا): أعرب عن ثقته الكاملة في أنه في وسع الرئيس، بالتشاور مع الوفود المعنية مباشرة، التوصل إلى حل وسط مقبول، وذلك بالنظر إلى أن جميع الأعضاء متحدين في دعمهم للشعب الفلسطيني.

١٥ - السيد ساو (غينيا): أعرب عن تحييد وفده إدراج إشارة واسعة النطاق إلى النزاع العربي - الإسرائيلي في الفقرة الثالثة، بالنظر إلى أنه من الواضح أن الاحتلال يسبب مشاكل ليس بالنسبة لفلسطين والجمهورية العربية السورية فحسب بل أيضاً بالنسبة لجميع البلدان العربية المجاورة. ومن ثم يمكن إضافة الجولان السوري في الجملة الرابعة من الفقرة الأولى إلى سرد الأراضي التي ما برحت تحت وطأة الاحتلال العسكري الإسرائيلي. إذ أنه من المهم أن تكون الرسالة التي تؤديها اللجنة في بيانها واضحة جداً وتنسجم مع القرار، وأعرب عن ثقته الكاملة في أنه في وسع الرئيس، بالتشاور مع الوفود المعنية، إيجاد اللغة المناسبة.

١٦ - السيد مدرك (المغرب): أعرب عن ثقة وفده الكاملة أيضاً في إمكانية إيجاد صيغة حل وسط تعالج الشواغل المشروعة التي أعرب عنها الوفد السوري في ذات الوقت الذي تبقى فيه مخلصه لولاية اللجنة ومنسجمة مع القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).

١٧ - السيد جريجر (أمين اللجنة): قال إن المشاورات السريعة قد أسفرت عن اقتراح النص التالي من أجل الجملتين الأوليين في الفقرة الثالثة: "وتؤكد اللجنة أن الاحتلال هو أصل النزاع العربي الإسرائيلي، وأن القضية الفلسطينية محوره. وإنه لا بد لإسرائيل من الانسحاب من الأرض

الإسرائيلي، وأن القضية الفلسطينية محوره". كما يمكن أن تشير الجملة التالية إلى "جميع الأراضي العربية المحتلة"، لكنها يمكن أيضاً أن تذكر "الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". فاللجنة، في نهاية المطاف، إنما تُعنى بشكل رئيسي بقضية فلسطين.

١٠ - الرئيس: قال إنه لا يرى أي تعارض بين الأفكار الأساسية التي أعرب عنها كل من مراقب فلسطين وممثل الجمهورية العربية السورية، وكل ما في الأمر أن هناك حاجة إلى إيجاد صيغة مناسبة للكلمات كي تشمل الشواغل المعرب عنها. وربما كان في مقدور الرئيس تحقيق ذلك بالتشاور مع الوفدين ومع أي وفود أخرى معنية، وذلك بمساعدة من الأمانة العامة.

١١ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ليس لديه أي إشكال بشأن هذا الإجراء، وإنه ربما كان في المستطاع إدراج إشارة محددة إلى الجولان السوري بدلا من إشارة عامة إلى الأراضي العربية المحتلة. فهذا هو جوهر ما يشغل بال وفده. وما حدث هو أنه من أصل الأراضي المشار إليها في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، لم يبق من الأراضي المحتلة سوى فلسطين والجولان السوري.

١٢ - السيد منصور (مراقب عن فلسطين): قال إن وفده ليس لديه أي اعتراض على إدراج إشارة إلى الجولان السوري وإنه راض عن ترك مسألة الصياغة المناسبة لمشاورات الرئيس. بيد أنه من الضروري أن تكون الصياغة المختارة واقعية ودقيقة. فإن كان مؤدى الجملة، على النحو الوارد في الصياغة الحالية "على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٢"، فإنه لا بد لما يسبقها أن يكون منسجما مع ما ينص عليه القرار.

١٣ - فالنقطة الهامة في البيان هو تعزيز المبادئ المنصوص عليها في القرار، وهي مبدأ عدم مقبولية حيازة الأراضي عن

٢١ - وفي مشروع القرار المتعلق بشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، نقتت الفقرة ٢ بغية الاعتراف بمساهمة الشعبة في رفع الوعي الدولي لقضية فلسطين وتوليد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وللتسوية السلمية لقضية فلسطين. وفي الفقرة ٣، أضيفت مهمة رصد التطورات المتصلة بقضية فلسطين إلى قائمة المهام التي تضطلع بها الشعبة.

٢٢ - وفي مشروع القرار المتعلق بالبرنامج الاعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين، قُصرت الفقرة الخامسة من الديباجة وأضيفت فقرة جديدة إلى الديباجة تشير إلى مبادرة السلام العربية. وفي الفقرة ٣ (ب)، أُدخلت الكلمتان "ذات الصلة" بعد الكلمتين "التطورات الأخيرة"، كما نُقحت الفقرة الأخيرة كي تشير إلى الجهود المبذولة لتحقيق التسوية السلمية لقضية فلسطين. وفي الفقرة ٣ (ج)، أصبح نص العبارة الأخيرة الآن على النحو التالي "المعرض العام بشأن قضية فلسطين المعروض في مبنى الجمعية العامة".

٢٣ - وأضاف الرئيس قائلاً، إنه إن لم يسمع أي اعتراض فسيعتبر ذلك رغبة من اللجنة في الموافقة على مشاريع القرارات المتعلقة باللجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين، والبرنامج الاعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بشأن قضية فلسطين.

٢٤ - وقد تقرر ذلك.

٢٥ - الرئيس: تعرّض لمشروع القرار المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، فقال إن التعديلات الموضوعية المدخلة على الديباجة تشمل إضافة عبارات جديدة ترحب بمبادرة السلام العربية وبعقد اجتماع للجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وإضافة فقرات جديدة تعبر عن القلق بشأن الاستيلاء غير القانوني على مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة في حزيران/يونيه

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري، وذلك وفقاً للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي أكدته القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) كما أكدته قرارات مجلس الأمن العديدة اللاحقة.

١٨ - واعتمد بيان اللجنة بصيغته المعدلة.

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين

١٩ - الرئيس: لفت النظر إلى أربعة مشاريع قرارات معنونة، بالترتيب، "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" و "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة" و "البرنامج الاعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين"، و "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، المقرر تقديمها إلى الجمعية العامة في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، المعنون "قضية فلسطين". وقد بحث المكتب مشاريع القرارات هذه ووافق عليها، وأوصى اللجنة بالموافقة عليها. وتستند مشاريع القرارات هذه على القرارات التي اعتمدت في الدورة الحادية والستين، لكنها استكملت لتبيان التطورات الأخيرة التي طرأت في الميدان والجهود الدولية المبذولة في سبيل استئناف عملية السلام. وقد أدخل عليها عدد من التعديلات الموضوعية والتقنية والتحريرية.

٢٠ - ففيما يتعلق بالتعديلات الموضوعية، أضيفت عبارات جديدة إلى ديباجة مشروع القرار المتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تشير إلى أن مجلس الأمن قد أقر خارطة الطريق الرباعية في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، كما أضيفت فقرة جديدة تشير إلى مبادرة السلام العربية. وفي الفقرة ٢، أُدخلت الكلمات، "بما فيها حقه في تقرير المصير"، إلى آخر عبارة، "لحقوقه غير القابلة للتصرف".

٢٠٠٧، مع الاحاطة علما بمبادرة رئيس الولايات المتحدة بشأن عملية السلام والترحيب بعقد الاجتماع الدولي المقبل الرامي إلى التوصل لحل شامل عادل للتراع العربي - الإسرائيلي ككل.

٢٦ - كما تُقحت الفقرة ٢ من مشروع القرار كي تشير إلى الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية في عملية السلام في الشرق الأوسط، وأضيفت إشارة إلى خطوات المتابعة لمبادرة السلام العربية إلى الفقرة ٣. في حين تشير الفقرة ٥ الآن إلى الخطوات الرامية إلى وقف تدهور الموقف، وتعزيز الاستقرار، والشروع من جديد في عملية السلام.

٢٧ - كما تُقحت الفقرة ٦ فأصبحت كما يلي، "تؤكد الحاجة إلى وضع حد على وجه السرعة لإعادة احتلال المراكز السكانية الفلسطينية، بما في ذلك، في جملة أمور، عن طريق إزالة جميع نقاط التفتيش الاسرائيلية المقامة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحاجة إلى احترام وحفظ الوحدة الإقليمية لجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة واتصالها وسلامتها، بما فيها القدس الشرقية".

٢٨ - في حين قدمت الفقرتان ٧ و ٨ من جديد العبارات المستخدمة في قرار العام الماضي، مع تعديلات طفيفة. أما الفقرة ٩ فتتضمن عبارات جديدة تؤكد على الحاجة إلى أن تكف إسرائيل عن إغلاق جميع المعابر المؤدية من قطاع غزة وإليه والسماح بحركة الأفراد العاملين في المجال الإنساني ووصول الامدادات دون عائق.

٢٩ - كما أضيفت عبارة، "بما فيها القدس الشرقية"، إلى آخر الفقرة ١٤ (أ)، والكلمتان "بشكل عادل" في الفقرة ١٥ بعد عبارة "حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين". وأخيراً، أُدخلت في الفقرة ١٦ الكلمات "ولا سيما في قطاع غزة"، بعد كلمتي "الشعب الفلسطيني".

٣٠ - وأضاف الرئيس قائلاً إنه في حال عدم سماع أي اعتراض، فسيعتبر ذلك رغبة من اللجنة في الموافقة على مشروع القرار المعنون، "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

٣١ - وقد تقرر ذلك.

مسائل أخرى

٣٢ - الرئيس: ذُكر الوفود بأن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني سيجري يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ودعا جميع أعضاء اللجنة والمراقبين فيها إلى الحضور في الاجتماع التذكاري المقرر عقده في هذه المناسبة، على مستوى السفراء إن أمكن. كما حث جميع أعضاء اللجنة والمراقبين فيها على المشاركة بنشاط في المناقشة المتعلقة بالبند ١٨ من جدول الأعمال "قضية فلسطين"، في الجلسة العامة، وطلب منهم تشجيع غير الأعضاء على فعل ذلك.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥.